دور القوى السياسية في التأثير في الوعي الانتخابي: دراسة مقارنة بين المجتمعات العصرية والمجتمعات التقليدية.

The Role of Political Powers in Affecting the Electoral Awareness: A Comparative Study between Modern & Traditional Societies

الكلمة المفتاحية : **القوى السياسية، الوعي الانتخابي، المجتمعات**.

Keywords: Political Powers, Electoral Awareness, Societies.

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم

كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى

Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim
College of Law and Political Science - University of Diyala
E-mail: academicemad@gmail.com

ملخص البحث

تعد الانتخابات مسألة بالغة الأهمية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الانتقالية التي بدأت بتطبيقها حديثاً على حد سواء، باعتبار أنها تمثل حجر الاساس للقوى السياسية في الوصول إلى السلطة وهو ما يدفع بهذه القوى إلى توظيف إمكاناتها وقدراتها من أجل تحقيق الفوز بهذه الانتخابات بالطرق التي يسمح بها الدستور والتي يقبلها عموم المجتمع المدني والسياسي في تلك الدول، على الرغم من إنَّ بعض الدول تشهد فيها الانتخابات صراعات سياسية أقل ما يقال عنها أنها تقترب من درجة الرغبة في الاستحواذ على الأصوات حتى وأن كان بطرق غير مشروعة أكثر مما هي منافسة ديمقراطية، وأن كانت هذه الحالة تشيع في دول لم تترسخ فيها بعد أصول الممارسة السياسية المحكمة والمنضبطة فإن هذا معيار استدلالي يؤشر إنَّ التداخل ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية وضعف استقلالية السلطة القضائية في هذه الدول بسبب من عوامل شتى ترد إلى حداثة التجربة السياسية والصراع القائم ما بين الثقافة التقليدية والقيم المعاصرة التي تشجع على التنافس والتنوع السياسي هو ما يؤدي إلى إنَّ يكون النسق الانتخابي خاضع بدرجة كبيرة لتأثير الصراع السياسي الذي يقترب من درجة الصراع الصفري الأمر الذي يحرف العملية الانتخابية عن مسارها الصحيح، بحيث إنَّ الوعي الانتخابي، والذي يعد مرتكز العملية الانتخابية والمعيار الذي يتم المراهنة عليه لتقرير مدى نجاح أو فشل الانتخابات فضلاً عن أنه المقياس الذي يكشف مدى التطور الذي بلغته العملية الانتخابية بحد ذاتها من حيث أنه يبين نوعية الخيارات والتفضيلات السياسية التي ترشحت عن هذه العملية كنتيجة للوعي الانتخابي، نجد إنَّ هذا الوعي يبدو وكأنه ينساق وبشدة وراء هذا الصراع السياسي وهو ما يفضي إلى تشويه وحرف هذا الوعي واعادة تشكيله بالطريقة التي ترغب بها القوى السياسية من الناخب إنَّ ينظر ويحكم على المشهد السياسي وفقاً لمنظورها.

وإن كانت القوى السياسية في الدول الديمقراطية المتقدمة تعمد إلى توظيف متغيرات اقتصادية تتمثل في إحداث انتعاش مؤقت أو توفير وظائف وفرص عمل بهدف التأثير في

خيارات الناخب وتحديد أولوياته بغض النظر عن الآثار اللاحقة التي تتمثل بالإنكماش وإرتفاع التضخم، فإن القوى السياسية في المجتمعات التقليدية توظف أدواتها الخاصة والمتمثلة بالدين والعرق والطائفة لإعادة تشكيل الوعي السياسي والانتخابي للمواطن بما يتوافق مع تطلعات هذه القوى.

المقدمـــــة

تعد الانتخابات مسألة بالغة الأهمية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الانتقالية التي بدأت بتطبيقها حديثاً على حد سواء، باعتبار أنها تمثل حجر الاساس للقوى السياسية في الوصول إلى السلطة وهو ما يدفع بهذه القوى إلى توظيف إمكاناتها وقدراتها من أجل تحقيق الفوز بهذه الانتخابات بالطرق التي يسمح بها الدستور والتي يقبلها عموم المجتمع المدني والسياسي في تلك الدول، على الرغم من إنَّ بعض الدول تشهد فيها الانتخابات صراعات سياسية أقل ما يقال عنها أنها تقترب من درجة الرغبة في الاستحواذ على الأصوات حتى وأن كان بطرق غير مشروعة أكثر مما هي منافسة ديمقراطية، وإن كانت هذه الحالة تشيع في دول لم تترسخ فيها بعد أصول الممارسة السياسية المحكمة والمنضبطة فإن هذا معيار استدلالي يؤشر إنَّ التداخل ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية وضعف استقلالية السلطة القضائية في هذه الدول بسبب من عوامل شتى ترد إلى حداثة التجربة السياسية والصراع القائم ما بين الثقافة التقليدية والقيم المعاصرة التي تشجع على التنافس والتنوع السياسي هو ما يؤدي إلى إنَّ يكون النسق الانتخابي خاضع بدرجة كبيرة لتأثير الصراع السياسي الذي يقترب من درجة الصراع الصفري الأمر الذي يحرف العملية الانتخابية عن مسارها الصحيح، بحيث إنَّ الوعي الانتخابي، والذي يعد مرتكز العملية الانتخابية والمعيار الذي يتم المراهنة عليه لتقرير مدى نجاح أو فشل الانتخابات فضلاً عن أنه المقياس الذي يكشف مدى التطور الذي بلغته العملية الانتخابية بحد ذاتها من حيث أنه يبين نوعية الخيارات والتفضيلات السياسية التي ترشحت عن هذه العملية كنتيجة للوعي الانتخابي، نجد إنَّ هذا الوعي يبدو وكأنه ينساق وبشدة وراء هذا الصراع السياسي بحيث يتم تشويه وحرف

هذا الوعي واعادة تشكيله بالطريقة التي ترغب بها القوى السياسية من الناخب إنَّ ينظر ويحكم على المشهد السياسي وفقاً لمنظورها.

مشكلة البحث :

تتمثل المشكلة البحثية في مجموعة اسئلة: ما هي العلاقة بين الصراع السياسي والتحكم أو التأثير بالوعي الانتخابي، هل إنَّ المجتمعات السياسية المتقدمة أو المعاصرة تنتفي فيها اشكالية التحكم والتأثير السلبي في الوعي الانتخابي أم انها تأخذ اشكال مختلفة، ما هي المتغيرات التي يتم توظيفها من قبل القوى السياسية بهدف التأثير في الوعي الانتخابي لصالح هذه القوى؟

إنَّ الاجابة عن هذه الاسئلة سيقود حتماً إلى تسليط الضوء على كافة ابعاد هذه العلاقة المتداخلة ما بين الوعي الانتخابي والصراع السياسي وهو ما يدفعنا إلى تقديم تفسير أولي لهذه الاشكالية من خلال فرضية علمية تقول " إنَّ ثمة تداخل كامن ما بين ما يمكن إنَّ يطلق عليه (صناعة الوعي الانتخابي) للجمهور السياسي وما بين مسعى القوى السياسية للوصول إلى السلطة سواء في الدول المتقدمة أو الدول الانتقالية على الرغم من اختلاف أنماط التوظيف السياسي للتأثير في هذا الوعي، وهو ما يجعلنا نفترض أيضاً إنَّ الوعي الانتخابي للمواطن يتأثر، رغم وجود ثقافة سياسية في حالات معينة، بدرجة عالية بطريقة توظيف القوى السياسية للمتغيرات التي تريد بها التأثير في هذا الوعي وإفقاده استقلالية التفضيل والخيار السياسي"

هيكلية البحث :

انقسم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، ناقش المبحث الاول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال التركيز على مفهوم الوعي الانتخابي والسلوك الانتخابي وعلاقتهما بالثقافة السياسية، على اعتبار إنَّ القاء الضوء على هذه المفاهيم والعلاقات المتشابكة بينهما يعطي صورة واضحة عن اسباب الاهتمام الذي تبديه القوى السياسية بالتأثير في هذا الوعي، بينما تطرق المبحث الثاني إلى التوظيف السياسي للمتغيرات المؤثرة في

الوعي السياسي – الانتخابي وكيف إنَّ هذا التوظيف يختلف في المجتمعات المتقدمة عما يمكن مشاهدته في المجتمعات التقليدية، أما المبحث الثالث فتطرق إلى توظيف الخطاب الثقافوي للتأثير في الوعي السياسي من خلال التركيز على الحالة العراقية عبر تناول نمط تعاطي القوى السياسية مع الوعي الانتخابي.

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي للدراسة: الوعي الانتخابي والسلوك الانتخابي وعلاقتهما بالثقافة السياسية.

إنَّ التركيز على الوعي الانتخابي من حيث أنه موضع اهتمام القوى السياسية في الديمقراطيات المتقدمة ينطلق من فكرة أنه الموجه للسلوك الانتخابي وبدرجة كبيرة هو المحدد لقائمة التفضيلات السياسية في ذهن الناخب، وغالباً ما يكون هناك تداخل في الرؤية الأكاديمية لمفهومي الوعي الانتخابي والوعي السياسي لأنه في حالات كثيراً يفهمان على أنهما يمثلان حالة واحدة تتجسد في "الطريقة التي ينظر بها الناخب أو المواطن إلى الشؤون السياسية".

يمكن القول إنَّ الوعي (*consciousness*) يمثل حالة ذهنية تتمثل في إدراك الإنسان للعالم على نحو عقلي أو وجداني، وهذا يعني إنَّ الوعي هو الخاصية التي تتيح للإنسان إنَّ يمتلك شروط وجوده على نحو ذهني، وتأسيساً على هذا يتجلى الوعي الإنساني في صور شتى تتباين بتباين المدرك أو موضوع الوعي حيث يعرف الإنسان أشكالاً متنوعة من الوعي كالوعي الديني والوعي السياسي والوعي العلمي والوعي الأخلاقي[١]، ومن هذا المنطلق يمكن القول إنَّ الوعي بصورة عامة يتمثل في صورة إدراك للعالم فضلاً عن أنه اتخاذ موقف على أساس هذا الإدراك.

وانسجاماً مع هذه الفكرة، يعد الوعي السياسي أحد اشكال الوعي الإنساني بشكل عام، ويمكن تعريف الوعي السياسي بأنه "الحالة التي يتمثل فيها الفرد أو أفراد المجتمع قضايا الحياة السياسية بأبعادها المختلفة ويتخذون من هذه القضايا موقفاً معرفياً ووجدانياً في إنَّ واحد[٢]، كما يمكن إنَّ يعرف على أنه "مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد إنَّ يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغيرها"[٣].

إذاً، إنَّ الوعي لا يكتمل بالإدراك فقط بل ينبغي إنَّ يكون متبوعاً بموقف سلوكي إزاء قضايا معينة تمثل موضوعة الوعي، فالفرد الذي يعي الشؤون السياسية بشكل واضح غالباً ما يتخذ موقفاً معيناً إزاء هذه القضايا تعبر عن وعيه وإدراكه، وغالباً ما يتمثل هذا الفعل والموقف في السلوك السياسي، ويستمد الوعي السياسي ديناميات من الثقافة السياسية التي تمثل المصدر الأساس لتكوين الصور المبعثرة وتجميعها في مدرك واحد، فالثقافة السياسية تكمن أهميتها ليس في كم المعلومات أو المعارف التي يمكن إنَّ تزود بها عقل الفرد وتعمل على توسيع مداركه بل إنَّ حيويتها تتجسد في قدرتها على ترسيخ الوعي السياسي في عقله وتحديد مواقفه تجاه القضايا والشؤون السياسية.

وتعد الثقافة السياسية من المفاهيم التي ظهرت حديثاً، وكان العالم الأميركي (غابريل الموند) قد أسهم في بلورة معناها من خلال تعريفها بأنها " مجموعة التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، فهي بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية وهي تتسم بنوع من الاستقلالية رغم أنها جزء من الثقافة العامة للمجتمع[٤]، وأيضاً يمكن تعريف الثقافة السياسية بإختصار بأنها "منظومة القيم والافكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع"[٥]، ومن خلال هذه التعاريف يمكن الاستدلال على الأهمية التي تعكسها بحكم أنها تمثل معارف الفرد ومعلوماته ومدركاته عن السلطة السياسية وعلى أساس هذه المعارف يتحدد الوعي السياسي للفرد كما يتحدد سلوكه السياسي بشكل عام وسلوكه الانتخابي بشكل خاص.

وكما إنَّ القيم الاجتماعية تنتقل إلى الافراد عن طريق التنشئة الاجتماعية، كذلك تنتقل القيم السياسية إلى الافراد عن طريق التنشئة السياسية، وبحكم إنَّ الثقافة السياسية تتولى عملية إنمائها وترسيخها مؤسسات وقنوات اجتماعية وسياسية، فإن هذا يعطي الفرصة لهذه المؤسسات لأن تصيغ نمط معين من الثقافة السياسية، فكما هو معروف ثمة أنماط متعددة للثقافة السياسية.

هناك الثقافة السياسية الضيقة (التقليدية) التي يتسم فيها المواطنون بضيق الأفق ومحدودية المعلومات التي يملكونها عن النظام السياسي مما يجعل تأثيرهم في هذا النظام محدود للغاية، أما نمط الثقافة التابعة (ثقافة الخضوع) والتي تتسم بتشديدها على اخضاع المواطنين لسلطة النظام السياسي من خلال تنشئة اجتماعية وسياسية مركزية وممنهجة ويسود هذا النمط في الدول الاستبدادية، أما ثقافة المشاركة فتتولى عملية بنائها مؤسسات سياسية واجتماعية متنوعة تعزز من قيم المشاركة في النظام السياسي وهذا النمط من الثقافة يسود في أنظمة ديمقراطية(٦).

إذاً، إنَّ الثقافة بما تحويه من قيم وانساق اجتماعية تعمل على بلورة وصياغة المدركات التي تؤسس للوعي السياسي للفرد عبر مؤسسات وقنوات متعددة فالوعي السياسي يشير إلى درجة معينة من المعارف والمدركات ذات الصبغة السياسية التي يفترض إنَّ تحقق للفرد أداءً متقدماً في ممارساته السياسية لأن الوعي يتضمن معلومات ومعارف تؤهل حاملها إنَّ يكون متمكناً من متابعة ومواكبة ما يجري في الحياة السياسية.

وثمة ملاحظة لابد من الاشارة إليها في معرض الحديث عن الوعي السياسي وهي ملاحظة تبلورت من خلال دراسات تجريبية، إذ تنطلق اغلب الدراسات التي تتناول في اهتماماتها موضوعة المشاركة السياسية من فرضية تتمثل في محدودية الوعي السياسي للناخبين حول القضايا والشؤون السياسية، حتى إنَّ إحدى الدراسات التجريبية الأميركية اثبتت فرضية إنَّ إدخال الناخبين في دائرة الاهتمام بالقضايا السياسية من خلال رسائل نصية ووسائل اتصال لتعزيز تفاعلهم مع هذه القضايا يسهم إلى حد كبير في التغلب على مشكلة محدودية

الوعي السياسي وجعل الناخبين مؤهلين كما لو أنهم مطلعين بالكامل على هذه القضايا والشؤون[٧].

وكمثال على محدودية الوعي السياسي في دول متقدمة يتوافر فيها الإعلام الحر المستقل يمكن الإشارة إلى إستطلاع أميركي جرى في مطلع التسعينيات من القرن العشرين أظهر إنَّ (٢٣%) من الأميركيين لم يسمعوا من قبل بدولة إسمها (هاييتي) على الرغم إنَّ الاستطلاع أجري بعد فترة من تهديد الولايات المتحدة بغزو الجزيرة التي تقع في أميركا الوسطى، ورافق هذا التهديد تغطية إعلامية مكثفة[٨]، ولا ريب إنَّ محدودية الوعي السياسي في مجتمعات معينة يسمح لقوى سياسية إنَّ تتولى بنفسها صناعة وصياغة هذا الوعي بما يتماشى مع مصالحها، وما يؤكد أهمية الوعي السياسي أو الانتخابي هو إنَّ اغلب الدراسات الاستقصائية المسحية تضع في نهاية دراساتها تقييم لدرجة الوعي السياسي ومقترحات أمام المؤسسات السياسية حول كيفية تعزيز وترسيخ هذا الوعي[٩].

وبقدر تعلق الأمر بالوعي الانتخابي فإنه يعد إمتداد للوعي السياسي عامة، وهذا الاخير يعمل على تغذيته بشكل مكثف ويفترض إنَّ يعمل بدوره على تحديد صور هذا الوعي من خلال كم المعارف التي امتلكها عبر قنوات الثقافة السياسية، بيد إنَّ هذا لا يعني إنَّ العلاقة بين الاثنين تفترض دائماً وجود نسق تبعي متصل بل يمكن إنَّ يحدث انقطاع في اتجاهات الاثنين بحيث إنَّ سلوك الوعي الانتخابي يبدو مختلفاً عن مدركات الوعي السياسي، وهذه الحالة نتيجة التدخل الذي تبديه القوى السياسية أو المؤثرات الخارجية بشكل عام بحيث تعيد قولبة الوعي الانتخابي بطريقة مغايرة لما يبدو عليه وعي الناخب السياسي.

فالوعي الانتخابي يتسم بأنه قصير الأمد، بحكم أنه مرتبط بفترة زمنية قصيرة تتمثل في الفترة التي تستغرقها العملية الانتخابية سواء من حيث التهيؤ والتحضير لها أو من خلال إجراءاتها الفعلية ولعل هذه الفترة القصيرة والتي تتميز بحساسيتها السياسية كون إنَّ القوى السياسية ستعمل على استحضار كافة المؤثرات التي يمكن إنَّ تغير قناعات الناخبين وتعدلها

وفق لمصالحها السياسية، هذه الفترة تشكل ضغطاً على الوعي الانتخابي للمواطن بحيث يمكن إنَّ يغير من قناعاته أو توجهاته خلال اللحظة الانتخابية.

على هذ الأساس، يمكن القول إنَّ الوعي الانتخابي يكون على درجتين ما قبل الانتخاب وإثناء الاختيار، ففي المرحلة الأولى يمكن للوعي الانتخابي إنَّ يخضع لمؤثرات شديدة تعيد تغيير قائمة التفضيلات السياسية في ذهن الناخب وفي المرحلة الثانية وهي مرحلة الاختيار، يمارس الناخب سلوكاً فعلياً من خلال تحديد خياراته السياسية.

والسلوك الانتخابي هنا، باعتباره جزءاً من سلوك سياسي عام، هو محصلة الوعي أو هو تمثيل الوعي الانتخابي في هيئة فعل وقرار يتجسد في الادلاء بصوت أو تقرير موقف معين، ويمكن القول إنَّ ما يحدث من تبدلات في سلوك الناخبين يعزى ولا شك إلى تبدلات الوعي الانتخابي، وهو ما يؤكد أنه ذو ذاكرة قصيرة الأمد، ويمكن التدليل على حدوث هذه الفجوة ما بين الوعي السياسي والوعي الانتخابي من خلال الاستشهاد بحالات متعددة أظهرت فيها دراسات استطلاعية ومسحية للرأي العام إنَّ غالبية المواطنين يميلون باتجاه معين ولكن في لحظة التصويت اختلفت النتائج مما يعني إنَّ السلوك الانتخابي كمحصلة للوعي الانتخابي اختلف عن الوعي السياسي الذي من خلاله عبر المواطن عن موقف سابق اثناء اجراء الاستقصاء.

الأمثلة متعددة على هذه الحالات، مثلاً تصويت البريطانيين على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦، فقبل التصويت كان غالبية البريطانيين يؤيدون البقاء ضمن الاتحاد الاوروبي لكن نتيجة التصويت كانت مغايرة، كذلك، أظهرت دراسات مسح الرأي العام قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية عام ٢٠١٦ إنَّ غالبية الأميركيين يؤيدون فوز المرشح الديمقراطي (هيلاري كلنتون) لكن نتائج الانتخابات الفعلية أظهرت فوز المرشح الجمهوري (دونالد ترامب)[١٠]، صحيح إنَّ بعض أوجه القصور في هذه الاستطلاعات ترد إلى المنهجية والتقنيات التي استخدمت في إجراء الاستطلاع لكن هذا لا يلغي عامل مهم وهو التغير الوقتي في لحظة الانتخاب في قناعات الناخبين وتفضيلاتهم السياسية.

وعلى أساس هذه الحقائق، يشير كل من (ستانلي رينشون) و(جون دوكيت) في مؤلفهما (علم النفس السياسي) "أنه إنَّ كان الوعي السياسي يعني المعتقدات والقيم والمواقف التي تقف وراء خيارات الناس السياسية وأفعالهم، فإن شيئاً من التأمل يدل على إنَّ كثيراً من الوعي السياسي هو بالحقيقة لا وعي أو على الأقل هو وعي ناقص وغير مترابط، فعلى الرغم من إنَّ الأفراد حين يسألون يمكن إنَّ يتحدثوا عن معتقداتهم السياسية ويعطوا أسباباً لخياراتهم السياسية إلا إنَّ تلك الأحاديث والتفسيرات غالباً ما تبدو جزئية وغير صالحة، إنَّ لم تكن مضللة كلياً للمراقبين الغرباء"[١١]، ولعل ما نستشفه من قولهما إنَّ ما يعبر عنه الفرد ليس بالضرورة ما يمثله من خيار سياسي في لحظة الاختيار، وهو ما يشير حتماً إلى حالة القطيعة التي يمكن إنَّ تنشأ ما بين الوعي السياسي والوعي الانتخابي كما سبق وأن شرحنا.

وإنطلاقاً من النتائج التي وصلت إليها الدراسات المعنية بالسلوك الانتخابي، اخذت بعض المؤسسات تعمل على إحداث تنمية في الوعي السياسي والوعي الانتخابي ومحاولة ضبطه بشكل صحيح بحيث لا يحدث هناك تباعد ما بين الاثنين بغرض تسهيل عملية دراسته والتنبؤ بمخرجاته، وفي السنوات الاخير وفي تجربة فريدة من نوعها، عملت مفوضية انتخابات الهند (*Election Commission of India*) على ابتكار وظيفة أطلق عليها اسم (مراقبي وعي الناخبين – *Voters' Awareness Observers*) وتتلخص مهمة هؤلاء في التأكد من مستوى المعلومات ومدى استعداد الناخبين للانخراط في العملية الانتخابية، وغالباً ما يجري هؤلاء المراقبين دراسات مكثفة في جميع انحاء البلاد من أجل التأكد من مدى اطلاع المواطنين على قواعد الانتخابات ومعرفتهم بالتواريخ الاساسية لإجراء الانتخابات وهل لديهم معلومات كافية عن الأحزاب المتنافسة وبرامجها الانتخابية والغاية من هذه الدراسات هو تقييم مدى استعداد المواطنين للمشاركة السياسية من جهة ونوعية هذه المشاركة، هل ستكون واعية منضبطة أم عبارة عن اختيارات عشوائية[١٢].

المبحث الثاني

التوظيف السياسي للمتغيرات المؤثرة في الوعي السياسي – الانتخابي.

من منظور مقارن، يبدو إنَّ التوظيف السياسي للمتغيرات المؤثرة في الوعي السياسي يختلف نمطه المطبق في الديمقراطيات الناشئة عن ذلك الذي نجده في الديمقراطيات الغربية، فمع الاقرار بسيادة نمط التنافس الديمقراطي في تكييف علاقات القوى السياسية مع بعضها، إلا إنَّ الدراسات والتجارب تبين أيضاً إنَّ القوى السياسية المتنافسة في الدول ذات النظام الليبرالي – الرأسمالي تستخدم المتغير الاقتصادي للتأثير في سلوك الناخب، وهو أمر يبدو منطقياً في مجتمع عصري يكون فيه تركيز الفرد العادي منصب على الكيفية التي يمكن بها تعظيم منافعه المادية من خلال تحديد تفضيلاته السياسية في اختيار البرنامج الانتخابي.

ولا يبدو إنَّ القدرة على إحداث هذا التوظيف يقتصر فقط على الحزب الحاكم لأنه يملك الأدوات اللازمة، بل إنَّ الحزب خارج نطاق السلطة يسعى إلى كسب أصوات الناخبين من خلال التركيز المكثف على البرامج الاقتصادية – الاجتماعية التي تخدم الطبقات المتوسطة، مثال ذلك تركيز الحزب الديمقراطي في حملته الانتخابية لمرشحه (بيل كلنتون) عام ١٩٩٢ ومرشحه (باراك أوباما) عام ٢٠٠٨ على البرامج الاقتصادية التي تخدم المواطن الاميركي أكثر من التركيز على قضايا السياسة الخارجية[١٣]، وفي حال كان الحزب السياسي في الحكم نجد إنَّ القدرة تزداد أكثر في عملية التوظيف، إذ تعمد المؤسسة السياسية إلى اختيار تدابير دقيقة واجراءات اقتصادية مصاحبة للحملة الانتخابية وإحداث انتعاش اقتصادي مطلوب قبل موعد حلول الانتخابات سواء الرئاسية منها أو البرلمانية وتوظيف ذلك الانتعاش على نحو يحقق استقطاب أصوات الناخبين لصالح الحملة الانتخابية التي يتولاها الحزب الحاكم على الاقل، وأن هذا التوظيف يبدو وقتياً ويأخذ شكل الدورة الاقتصادية، إذ إنَّ حالة الانتعاش التي يحققها الحزب الحاكم لا تستمر بعد فوزه بالانتخابات، وكما توضح المؤشرات

التاريخية يشهد الوضع الاقتصادي برمته، بعد الانتخابات، نمطاً مختلفاً يتسم عادة بحالة من الانكماش والركود مع شيوع مظاهر البطالة وتزايد أعداد العاطلين عن العمل وتستمر حتى موعد الدورة الانتخابية القادمة ليأخذ بعدها الاقتصاد بالانفراج التدريجي والاقتراب من مرحلة الانتعاش القادمة[١٤].

هذا الترابط ما بين الدورة الاقتصادية والدورة السياسية، أشار إليها عدد من الاقتصاديين الاميركيين ومنهم (ادوارد تفت – *Edward R. Tufte*) في كتابة (السيطرة السياسية على الاقتصاد) والذي أكد على إنَّ التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد الأميركي ترتبط كلياً بالحياة الانتخابية الاميركية موضحاً، على سبيل المثال، إنَّ التخصيصات التقاعدية في الموازنة الفدرالية الاميركية شهدت تصاعداً جوهرياً قبل اسبوع واحد فقط من حلول انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٢[١٥].

وعلى أساس التوظيف السياسي للأدوات الاقتصادية لإحداث انتعاش مؤقت، أخذت النظريات الاقتصادية والسياسية تقدم فرضياتها لتفسير استجابة الناخبين للمؤثرات الخارجية بالتركيز على ما يسمونه بـ(التصويت قصير النظر) أو ما يطلق عليه (*Myopic Voting*)، والذي يشير إلى إنَّ الناخبين يخضعون في وعيهم السياسي – الانتخابي للإجراءات التي تبديها السلطة السياسية في تفعيل الانتعاش الاقتصادي المؤقت بغرض كسب أصواتهم، فالناخبون ما هم سوى مجموعات تتسم بضيق الأفق في بناء توقعاتها عند منحها الصوت الانتخابي، إذ لا يمتلك الناخبون القدرة على تحليل المستقبل الاقتصادي ولا يسعون إلا للحصول على مكاسب آنية لا تتعدى فرص العمل بغض النظر عن مستوى التضخم الذي يبلغه الاقتصاد في مرحلة الإعداد للانتخابات[١٦].

في كتابه (المتلاعبون بالعقول) أبدى (هربرت شيلر) ملاحظاته المكثفة عن النظام الإعلامي في الولايات المتحدة وعلاقة المؤسسة السياسية بهذا النظام الذي يعمد إلى توظيف أدواته المتعددة وقنواته المتشعبة من أجل التأثير في الرأي العام بالطريقة التي يخدم بها مصالح النخب السياسية المتفوقة، وعملية التأثير تأخذ شكلين على حد رأيه: أولهما حجب

المعلومات الضرورية التي يمكن إنَّ تؤثر في توسيع مدركات الناخب المعرفية وزيادة وعيه السياسية، وثانيهما الترويج للمعلومات والبيانات التي تخدم اهداف النخب السياسية في دفع الرأي العام إلى التفكير في إتجاهات مقصودة[١٧]، من المؤكد إنَّ هذه الحقائق تبين الدور الذي يمكن إنَّ تؤديه القوى والنخب السياسية في التحكم أو على الأقل التأثير في الوعي السياسي وخيارات الناخب وتفضيلاته السياسية.

يبدو من البديهي إنَّ مجتمعاً معقداً يتسم بتشابك علاقاته الاقتصادية والسياسية مثل المجتمع الرأسمالي إنَّ ينحو باتجاه توظيف الأدوات الاقتصادية والاعلامية للتأثير في الوعي السياسي للجمهور، على اعتبار إنَّ عقلية الناخب عصرية وموجهة نحو السعي لتحقيق مكاسب ومنافع مادية، وهو أمر يختلف جذرياً عن المجتمعات التقليدية التي تسيطر سماتها وتقاليدها وخصوصياتها الثقافية على عقلية الناخب ورؤيته للحياة السياسية.

من المعروف إنَّ المجتمعات التقليدية تغلب عليها مجموعة من السمات التي لم تزل تؤثر في نمط حياة هذه الشعوب وهي سمات مستوحاة من طبيعة التقاليد والقيم التي سادت لسنوات طوال فيها، وهو ما يضع تجارب هذه الدول في تحقيق الانتقال السلس من الشمولية إلى الديمقراطية أمام عقبات عدة وصعوبات جمة، ولعل من أشد التحديات التي تواجهها هو التغلب على مشكلة الهوية الوطنية، حيث يفترض بالهوية إنَّ تكون إطاراً جامعاً إلا أنها في مجتمعات تقليدية متنوعة تضمحل بفعل طغيان عنف الولاءات الفرعية، القومية والإثنية والدينية، وهو ما يفجر في هذه المجتمعات مشكلة اكبر وأخطر متصلة بها ألا وهي مشكلة الوحدة الوطنية، لأن البنية الموجودة في الكثير من بلدان العالم النامي من ناحية خطوطها السياسية تشكل في كثير من الأحيان إطاراً سياسياً يمكن من خلاله إنَّ تنشب الصراعات التي تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي[١٨]، فاغلب هذه البلدان تتصف إنَّ مجتمعاتها تتألف من جماعات متعددة ومتميزة وفقاً للاعتبارات العرقية أو الدينية أو اللغوية وأن هذه الجماعات داخل الدولة الواحدة لا تشعر بالرابطة مع بعضها البعض من ناحية، أو الانتماء للمجتمع الكلي الذي يضمها جميعاً من ناحية أخرى[١٩].

ولعل ما يجعل فكرة الصراع الداخلي في المجتمعات الانتقالية تبرز في الأذهان هو إنَّ هذه الانتقالة تعني حتماً زوال النظام الاستبدادي الذي كان يمنع بأدواته ظهور هذا النوع من المشاكل، وبالتالي يؤدي زواله إلى ظهور هذه التصدعات المصاحبة لعملية التحول والانتقال، خصوصاً إنَّ كانت مرحلة النظام السابق قد أسهمت في تكوين ترسبات لاحتكار فئوي للسلطة الأمر الذي يزيد من تعقيد مرحلة الانتقال السلس إلى الديمقراطية.

وتبدو المشكلة أكثر تعقيداً في المجتمعات العربية التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب من الصعوبة الملازمة لتبني افكار وقيم حديثة بعد سنوات من العيش في ظل قيم تقليدية، ويبدو إنَّ العراق من أوائل الدول العربية التي اختبرت قساوة هذا الانتقال والتحول ما بين مرحلة سادت فيها سلطة مركزية شمولية غرزت اسس ومفاهيم لثقافة سياسية مدجنة بالنزعة القومية والكراهية للقيم الغربية وما بين مرحلة يفترض فيها نشوء مؤسسات ديمقراطية ليبرالية تتجاوز اشكالات المجتمع التقليدي بطابعه البدوي – الريفي.

هذه الانتقالة صاحبتها تعقيدات سياسية واقتصادية فضلاً عن الابعاد الدينية التي حاولت تفسير عملية التحول وفق منطلقات فقهية متباينة، فمنهم من أبدى ترحيبه بالتحول ومنهم من عارض بناء مؤسسات دستورية من منطلق ديني، ولعله من خلال دراسة الحالة العراقية لا نجد أدنى غرابة في إنَّ يرافق عملية التحول هذه تصدعات سياسية وأمنية بحكم طبيعة تكوين المجتمع العراقي الذي لا يختلف كثيراً عن المجتمعات العربية الاخرى وطبيعة الثقافة السائدة فيها.

ففي دراسة (حليم بركات) عن المجتمع العربي المعاصر[٢٠]، اورد الكاتب مجموعة من السمات المشتركة التي تغلب على هذه المجتمعات ومنها، حالة الاغتراب التي تعيش فيها، وتسلط الثقافة والتقاليد الاجتماعية كمحددات للسلوك الفردي فضلاً عن التداخل ما بين الجانب الديني والسياسي وغياب المؤسسات القانونية والدستورية وحلول مؤسسات الحزب الواحد والتي تعزز من شخصنة السلطة إلى أبعد حدود.

وعلى ذات المنوال، نجد إنَّ دراسة (رشيد الحاج صالح) عن الثقافة العربية المعاصرة وانماطها السائدة لم تذهب بعيداً عن تشخيصات من سبقه، إذ أكد بدوره على سمات ثقافية مثل (العاطفة) و(اللاعقلانية) و(سيطر القيم الاجتماعية على الفرد) و (الاغراق في القدرية والغيبية)، فضلاً عن الابعاد السياسية للثقافة هذه والمتمثلة بما أسماه (التفسير السياسي للمعرفة)[٢١].

واتساقاً مع هذه السمات الثقافية والاجتماعية، نجد إنَّ العمل السياسي حديث النشأة والذي يفتقر للطابع المؤسساتي في كثير من المفاصل يعمد إلى التركيز على توظيف هذه السمات كأدوات للتأثير في الوعي السياسي وخلق حالة استقطاب حول البرنامج الانتخابي، ولعل من أكثر السمات التي يتم التركيز هو المتغير الديني أو المتغير العرقي – الإثني وهذه السمات أو المتغيرات لم تزل تملك مفعولها السحري في المجتمعات التقليدية.

إنَّ الاستقطاب التعصبي حول سمات ثقافية متعددة الخصائص (دينية، عرقية، إثنية) هو ما يطلق عليه وصف (الثقافوية) وهو مصطلح يعبر عن مقترب فكري ينتمي في أصوله الأولى إلى مجال الاثنولوجيا والانثروبولوجيا الثقافية التي اعتبرت المجال الثقافي كأساس لتحديد نظام القيم داخل المجتمع، وعلى حد تعبير عالم النفس الاميركي المختص بدراسة الثقافة وتأثيراتها السلوكية (ابرام كاردينير) "إنَّ كل نظام إجتماعي ثقافي يتميز بشخصية أساسية وهو ما يجعل (الانا– *Ego*)، النظرة الضيقة للذات، بمثابة ترسب ثقافي"[٢٢].

ويبدو إنَّ اتساع نطاق الثقافوية لا يقتصر فقط على المجتمعات التقليدية، بل نجد أنماط ونماذج لها في دول ديمقراطية ذات إرث مؤسساتي، ولو أردنا البحث في اسباب انتشار هذه الظاهرة في تلك المجتمعات سنجد انها ترد إلى انتشار الحركات الشعبوية (*Popularism*) التي عمدت إلى توظيف المشاكل الاقتصادية المتعلقة بفرص العمل والبطالة وازدياد أعداد المهاجرين واعتبارها قضايا أساسية في خطابها السياسي تستهدف من وراءه التماهي والتناغم مع مشاعر جمهورها، وان كانت الحركات الشعبوية قد اسهمت في إنماء ظاهرة الثقافوية، التي ترد إلى مسببات اقتصادية، فإن الصورة تبدو مختلفة في

المجتمعات التقليدية، "إذ تبدو الثقافوية نابعة، وفي كثير من المستويات، من التعصب والتطرف وهي غالباً ما تحال إلى الدين .. وغالباً ما يتم توظيفها من قبل الديماغوغيين والشعبويين .. وإن فشل سياسات التحديث واللاعدالة الاجتماعية وعدم الإندماج السياسي داخل المجتمعات وفقدان المرجعيات لمعانيها جعل من الهويات الثقافية للجماعات النقطة الوحيدة التي تتصف بالاستقرار"[٢٣].

بهذه الصورة تبدو المجتمعات التقليدية، بحكم تكوينها الاجتماعي ونوعية البنى الثقافية التي تخضع لها، تتأثر وبدرجات عالية لضغوط التوجهات التعبوية للثقافات الفرعية، وهو يعطي مساحة واسعة للقوى السياسية لأن تستخدم أدواتها في مخاطبة مشاعر الناخب العاطفية وميوله الهوياتية من اجل صناعة وعي سياسي وبناء علاقة تبعية لاعقلانية ما بين الناخب والقوى السياسية بحيث يبدو الناخب وكأنه منقاد وراء خطابها أو بمعنى آخر يكون هذا الخطاب هو المسؤول عن تحديد خيارات النائب وتفضيلاته السياسية.

المبحث الثالث

توظيف الخطاب الثقافوي للتأثير في الوعي السياسي: دراسة حالة العراق.

إنبعاث الثقافوية هو تعبير وإفراز لفشل المشاريع التنموية الحداثوية في خلق الحد الأدنى من التوافق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي[٢٤]، يمكن لهذه العبارة المقتضبة إنَّ تكون بداية الإنطلاق لتوصيف الواقع العراقي، فهي تحمل معاني عميقة لا تتوقف عند حد تقديم تفسير لما مر به العراق بعد عام ٢٠٠٣ بل الأكثر من ذلك أنها تبدو صالحة لأن تستخدم كمعيار لقياس الفشل المريع للأنموذج الحداثوي في العراق منذ عام ١٩٥٨.

نهاية الحكم الملكي في العراق، كان بداية عهد الحكومات العسكرية والدكتاتورية التي حملت معها مشروع بناء فكرة قومية أريد بها إخضاع المجتمع الداخلي لمقاساتها أكثر من حملها لمشروع الدولة الوطنية الجامعة التي تتعامل مع الاختلافات الداخلية بموازين العدالة الاجتماعية والمساواة، فكان من الطبيعي إنَّ يرافق هذا المشروع القومي مظاهر لعدم استقرار سياسي بدت واضحة سواء في البيئة الداخلية أو في علاقات العراق الاقليمية والدولية، وهو ما جعل من مشروع الدولة الحديثة المعاصرة في العراق يمر بنقاط تحول متعددة لكنها في إتجاهها العام تنحو نحو الأسفل كان آخرها حرب عام ٢٠٠٣.

لا يمكن إنَّ ننكر إنَّ سقوط النظام السابق بفعل تدخل مؤثر خارجي، الولايات المتحدة الاميركية، وما رافقه من إحتلال عسكري للبلاد قد عد نقطة تحول في تاريخ العراق المعاصر لكنه ايضاً كان بداية انقسام سياسي داخلي، بلغ أوج مراحله فترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، وعلى أساس هذا الانقسام أخذ الاستقطاب الطائفي يبدو أمراً ملازماً لسير العملية السياسية، خصوصاً إنَّ اولى التشكيلات السياسية التي ابتكرتها سلطة الائتلاف المؤقتة قامت

على أساس التوزيع الطائفي للمناصب معتمداً في كم التوزيع على أساس معيار الثقل السكاني للطائفة والقومية،

ونتيجة لبدأ ترسخ معايير الثقل الطائفي في تحديد علاقات القوى تجاه بعض، بات من الطبيعي إنَّ القوى السياسية وقبيل الإقدام على استحقاقات سياسية مهمة تنحو باتجاه إعادة بناء كتل طائفية كبرى، وحدث هذا دائماً في اللحظات المفصلية كلحظة كتابة الدستور أو تحديد شكل النظام السياسي أو تشكيل الحكومة أو انتخابات نيابية مثل ٢٠٠٦، ٢٠١٠ و٢٠١٤ أو انتخابات محلية حاسمة مثل ٢٠٠٩ و٢٠١٣، وتحدث هذه العودة في جو من التعبئة الطائفية يذكر تماماً بالأجواء التي سادت الاستفتاء على مسودة الدستور والانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥[٢٥].

وكان من البديهي، في ظل هذا التوجه، إنَّ يكون للخطاب السياسي النصيب الأوفر من الاهتمام من حيث العناية بصياغة مفرداته واختيار عباراته الأكثر وقعاً في النفس، وهكذا أخذت القوى السياسية تعمد في خطابها الفئوي إلى التركيز على مفردات لغوية يراد بها شد وجذب الجمهور السياسي نحو حالة ثقافوية تشعره بالتمايز والخصوصية، إذ سبق وأن أشارت الدراسات إلى المفعول السحري للغة، إذ تمارس الالفاظ والكلمات في الثقافة الشعبية دوراً سحرياً ووجدانياً وتقديساً رهيباً يلج إلى داخل عواطف وانفعالات الناس، حتى العقل والمنطق والواقع والمصالح الموضوعية لا تستطيع إنَّ تقف في وجه الجموح العاطفي الذي تلهبه الالفاظ ذات المضمون الديني أو القومي أو العرقي أو العشائري، وهو ما أكده (سيجموند فرويد) بالقول "يكفي إنَّ تلفظ أحد الالفاظ القومية أو الدينية أمام الجماهير بخشوع حتى تضيء الوجوه بالاحترام والتبجيل وتنحني الجباه"[٢٦].

باختصار يسعى الخطاب اللغوي إلى بناء عالم يركز على جوانب يشعر الفرد في المجتمعات التقليدية بأنها ذات أهمية معنوية ربما تفوق أهمية الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية التي يفترض إنَّ يطالب بها، وقد جاءت دراسة (ميشيل فوكو)، عالم اللسانيات الاوروبي، للتأثير الوجداني للألفاظ والعبارات منسجمة ومؤكدة على هذه الحقيقة التي لم

تفترق عن مضمون التحليل النفسي (لفرويد)، إذ وجد "إنَّ اهم أهداف الخطاب اللغوي: التمويه على الواقع، توجيه الذهن باتجاه معين، تشكيل هوية جديدة، اختراع اعداد جدد، فاللغة هي التي تعطي الاشياء معنى وتشكل عالم الفكر والمعرفة"(٢٧).

بلا أدنى شك، إنَّ هذه الحقائق الموضوعية تعكس حجم الصعوبات التي يمكن للعقل إنَّ يتصورها في حال أريد للمجتمعات التقليدية إنَّ تبدأ بهضم قيم ومفاهيم جديدة، إذ ستبرز حتماً مسألة الصراع بين القديم والجديد، التقليدي والمعاصر، وهو مثلما يعني إنَّ القوى السياسية بإمكانها، وهو ما فعلته، إنَّ تطوع القيم الجديدة مثل الانتخابات، بما يتماشى مع البنى التقليدية، الولاء للطائفة والقومية، فهو أيضاً مؤشر يدلل على إنَّ عملية (التحديث – *Modernization*) عمل لا يتسم بالسهولة خصوصاً أنه يتطلب فترة زمنية ومؤسسات قوية تتولى عملية ترسيخ أسس ثقافة تؤكد على المشاركة السياسية وتعزيز قيم الحوار الحضاري وبناء السلام الداخلي، ونظراً لافتقار وجود هذه المؤسسات أو ضعفها في المرحلة الانتقالية كان من البديهي إنَّ يكون الصراع السياسي بين الأحزاب والقوى السياسية أبعد ما يكون عن التنافس الديمقراطي وأقرب منه إلى الصراع الصفري أو البقاء للأقوى خصوصاً مع سيادة مفهوم الاستحواذ على الدولة بدلاً من إدارة الدولة والتعاقب على السلطة بشكل دوري، وغالباً ما يكون المواطن هو احدى أدوات هذا الصراع فمن خلاله يتم الاقتراب من السلطة، ولهذا كان من البديهي إنَّ يكون الوعي السياسي للمواطن هو المستهدف في ثنايا الخطاب السياسي لهذه القوى، وما يمكن ملاحظته من خلال دراسة هذا الخطاب خلال سنوات متعددة أنه اتسم بمحاولة تعبئة وحث الناخب على إبداء سلوك سياسي يتسم بالطائفية والفئوية، بمعنى آخر، تم توظيف الخطاب السياسي لتجيير أصوات الناخبين لصالح القوى السياسية وفقاً للتحريض والحث الطائفي والقومي.

ومع الإقرار إنَّ الوعي السياسي والوعي الإنتخابي للمواطن كان يبدو تابعاً للمؤثرات الطائفية خلال الفترات الإنتخابية السابقة، هل من الممكن إنَّ نقطع بيقين إنَّ هذا الوعي سيتغير بعد تحرير نينوى أو نهاية (تنظيم داعش) في العراق، ولعل إتخاذ هذا المفصل الزمني

له اعتباراته، اولها إنَّ وجود خطر كان يمثله التنظيم ويهدد حياة العراقيين جميعاً على حد سواء يفترض إنَّ يعمل على توحيد الجمهور السياسي نحو مطالب معينة ويمكن لهذه المطالب إنَّ تبرز واضحة من خلال تكوين عقل جمعي ينحو باتجاه استعادة المواطن لدوره المحوري في بناء سلطة مسؤولة من خلال اختيارات عقلانية لا توجهات طائفية.

ولعل ما يدعم من حجة احتمالات التغيير في الوعي والسلوك الانتخابي إنَّ التظاهرات التي بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، والتي بدأت كحركة احتجاجية ضد سوء الخدمة الكهربائية في فصل الصيف، وتطورت لتصبح تظاهرات دورية ومنتظمة في أكثر من محافظة عراقية، كانت بحد ذاتها انعكاس لحقيقة إنَّ المواطن بدأ يدرك حجم الأخطاء التي ارتكبها نتيجة التصويت الطائفي، فكثيراً من هذه التظاهرات قادتها فئات سبق لها إنَّ صوتت لطوائفها، وهو ما يدفعنا للقول إنَّ الناخب ادرك مجموعة من البديهيات في وعيه السياسي منها:

١. فشل القوى السياسية في إدارة شؤون الدولة على الصعيد السياسي والاقتصادي، وما إجراءات التقشف إلا دليل واضح علا ذلك، فضلاً عن الفساد المالي.
٢. تركيز هذه القوى على مصالحها الانتخابية بالدرجة الأولى وعدم إبدائها اهتمام بمطالب الناخبين.
٣. تسبب هذه القوى في تشريد ونزوح مواطنين بسبب سوء إدارة العلاقات السياسية بينها وغيرها من القوى.

لكن هذه الحقيقة لا تلغي حقيقة أخرى وهي إنَّ الناخب يمكن إنَّ يصوت لطائفته ومن ثم ما بعد الانتخابات يحتج ضد طائفته وهو أمر يبدو مشابه لما سبق وإن استعرضناه في الحديث عن التصويت في المجتمعات الرأسمالية حيث يخضع الناخب لمؤثرات الأدوات الاقتصادية التي تحقق انتعاش مؤقت فيصوت الناخب متناسياً آثار التضخم اللاحقة والتي ستبرز بعد فترة من نهاية الانتخابات، وفي كلتا الحالتين يكون الناخب قد امتاز بتصويت قصير النظر وافتقر للرؤية بعيدة المدى.

الخاتمـــــة

يعد الوعي السياسي والوعي الانتخابي أهم ما تركز عليه القوى السياسية في أي عملية انتخابية بحكم كونه المسؤول عن تحديد السلوك الانتخابي بشكل عام، ومع وجود مدرك عام يتمثل في إنَّ الثقافة السياسية بما تحويه من معارف ومعلومات وتعكس سعة الاطلاع والتقييم الذي يحمله الناخب في ذهنه، هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن بناء هذا الوعي إلا إنَّ هذا لا يمنع وقوع الناخب تحت تأثير عوامل ومتغيرات يمكن إنَّ تؤسس لفجوة واسعة ما بين الثقافة السياسية ووعيه الانتخابي، بمعنى أنه لا يركن لثقافته السياسية في تحديد وعيه بل يبدو خاضعاً لهذه المؤثرات التي تقوده وتحدد خياراته الانتخابية.

إنَّ خضوع الناخب لهذه المؤثرات يختلف في الدول المتقدمة عن المجتمعات التقليدية إلا إنَّ كلاهما يتشابهان من حيث طريقة التوظيف للأدوات التي تؤثر في صناعة هذا الوعي، فإن كانت الأدوات المتصلة بالاقتصاد والمنافع المادية هي التي تكون حاضرة في العملية الانتخابية في الدول الرأسمالية، فإن الادوات التقليدية المتصلة بالولاءات الفرعية مثل الدين والقبيلة والإثنية هي التي تتسيد المشهد الانتخابي في المجتمعات التقليدية التي بدأت فيها الممارسة الديمقراطية حديثاً، إذ يكون هناك تركيز من قبل القوى السياسية ليس على خلق وعي سياسي بل تكثيف التأثير السلبي في الوعي الانتخابي من خلال تنشيط المتغيرات المؤثرة في هذا الوعي.

إنَّ التأثير الذي يمكن إنَّ تمارسه القوى السياسية في الوعي الانتخابي لا يمكن بأي حال إنَّ يسهم في بناء دولة مؤسسات بقدر ما يعمل على تعزيز الثقافات المحلية الضيقة أو الانتماءات الفرعية وهو عامل أساسي في إستمرارية عدم الاستقرار السياسي، بمعنى آخر، إنَّ هذه القوى من حيث تعي أو لا تعي ذلك، تسهم بشكل مباشر في تحفيز الأزمة الطائفية في البلد متناسية مسؤوليتها ودورها السياسي كأحزاب وقوى في ضرورة الإسهام في أنتاج ثقافة سياسية منضبطة ومدركة للواقع وقادرة على إنَّ تغادر قوالب الاستقطاب الطائفي.

التوصيات :

١. ضرورة التركيز على مراقبة سلوك الأحزاب السياسية والالتزام بلوائح السلوك الانتخابي.
٢. مراقبة المؤسسات المستقلة والحكومية للخطاب السياسي للأحزاب خلال فترة ما قبل وإثناء الانتخابات سواء البرلمانية أو المحلية للتأكد من عدم إحتواء الخطاب على عبارات أو الفاظ يفهم منها أن تثير حالة استنفار أو حث طائفي أو فئوي أو قومي.
٣. تولي الدولة عبر مؤسساتها الرسمية لمسوؤلياتها في التنمية السياسية والتنشئة الاجتماعية بهدف تعزيز قيم وثقافة المشاركة السياسية وتوسيع مدركات الوعي للناخب من اجل بناء سلوك انتخابي قويم.
٤. تنظيم الدول لعمل المؤسسات التربوية والتعلمية بالتركيز على إدخال مناهج التثقيف والتوعية السياسية ضمن خططها وسياساتها التعليمية كتعبير عن ممارسة الدولة والمجتمع المدني لمهام التنشئة السياسية السليمة.
٥. التواصل المستمر مع الجمهور السياسي من خلال رسائل نصية واعلانات تلفزونية لتعزيز تفاعل الجمهور مع الشؤون العامة وابقائه مطلعاً بحيادية على الواقع السياسي كتعزيز للوعي السياسي.
٦. تبني إنموذج مماثل للتجربة الهندية بابتكار مهنة مراقبي وعي الناخبين وتشكيل فرق ميدانية لدراسة وقياس مستوى الوعي السياسي للمواطنين بهدف تقدير مديات هذا الوعي من جهة إتجاهاته: هل هي مدنية طائفية عشائرية بهدف تصحيح مساراته.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

(١) أحمد حسين اللقاني وعلي الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٠٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد الوهاب الكيالي و آخرون، موسوعة السياسة، الجزء السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٩٥.

(٤) منصور مرقومة، المجتمع المدني والثافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، الجزائر، أبريل، ٢٠٠١، ص ٣٠٠.

(٥) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢٢.

(٦) د. ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٣٥)، ٢٠٠٨، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.

(٧) يمكن الرجوع إلى هذه الدراسة:

Burkhard C. Schipper and Hee Yeul Woo, olitical Awareness, Microtargeting of Voters, and Negative Electoral Campaigning, At : http://faculty.econ.ucdavis.edu/faculty/schipper/polaw.pdf.

(٨) نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، تعريب: عادل المعلم، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٨.

(9) *Ministry of Labour and Citizens' Services, Election Awareness and Satisfaction Performance Measures Final Report, British Columbia University, Canada, August 2005 .*

(10) *Allan Smith, A group of major pollsters just released an autopsy report to explain why the polls were such a disaster in 2016, Business Insider, May 7, 2017, At: http://www.businessinsider.com/trump-hillary-clinton-why-polls-wrong-2017-5.*

- *David Cowling, Why were the polls wrong again in 2016?, BBC News, 24 December 2016, At : http://www.bbc.com/news/uk-politics-38402133.*

(١١) ستانلي ريشون وجون دوكيت، علم النفس السياسي: أسس ثقافة أحادية وتعددية، ترجمة عبد الكريم ناصيف، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧، ص ص ٢٣٨ – ٢٣٩.

(١٢) يمكن الإطلاع على مهام هؤلاء المراقبين من خلال موقع مفوضية انتخابات الهند على الرابط التالي:

http://www.elections.in/political-corner/voters-awareness-and-its-importance/

(١٣) ما زال العالم يذكر المناظرة التي جرت بين جورج بوش وبيل كلنتون اثناء الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢ عندما أخذ يركز جورج بوش على قضايا السياسة الخارجية في برنامجه الانتخابي بينما ركز بيل كلنتون على الاقتصاد الداخلي وبرامج الضمان الاجتماعي والضرائب وقال مقولته الشهيرة " أنه الاقتصاد أيها الغبي " " *Its economy, Dumb* " .

(14) *Edward F.Tufte, Political control of the economy, Princeton University Press, 1978 .*

(15) *Ibid .*

(16) *James E.Alt and K.Alec Chrystal, Political Economics, University of California Press, 1983, Chapter 5 .*

(١٧) هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٠٦)، الكويت، ١٩٩٩.

(١٨) أودرو شتاينباخ، منابع النزاعات في العالم الثالث، في: يوسف واننديي واودرو شتاينباخ، مصادر الصراعات في العالم الثالث ومضامينها الدولية، دراسات استراتيجية، دراسة رقم (٤٧)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٨.

(19) *Lucian W. Pye, Aspects of political development, Little Brown and Company, USA, 1966, p 65 .*

(٢٠) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي إجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٥ وما بعدها.

(٢١) رشيد الحاج صالح، الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢.

(٢٢) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٣٢.

(٢٣) د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٦٦.

(٢٤) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٢٥) حيدر سعيد، انتخابات العراق القادمة: طائفية بأدوات علمانية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الأولى، العدد (٤) أبريل، ٢٠١٠، ص ١١.

(٢٦) رشيد الحاج صالح، الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢٧) ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص ٨٥ – ٨٦.

The Role of Political Powers in Affecting the Electoral Awareness: A Comparative Study between Modern & Traditional Societies

Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim
College of Law and Political Science - University of Diyala

Abstract

Elections are a very important issue in democratic societies and transitional societies that have begun to be applied in the same way. As they represent the cornerstone of the political forces to reaching to power, which motivates these forces to use their capabilities and possibilities to win these elections in the manner permitted by the Constitution and Accepted by the general civil and political community of those countries. Yet, election in some countries are witnessing political conflicts to the extent to which they are almost as close to the desire to gain votes in ways that are more illegal than democratic ones. Though this situation prevails in countries where principles of disciplined political practice have not yet been applied, this is an evidentiary criterion that indicates that the overlap between the legislative and executive authorities

As well as the weakness in the independence of the judiciary of these States because of various factors that are due to the modernity of political experience and the conflict between traditional culture and contemporary values that encourage competition. Political diversity is what leads to the electoral pattern which is subject to a large extent to the impact of political conflict, which is close to zero degree of conflict. As a result, the electoral process distracts from the right track, so that electoral awareness as a basis for the electoral process and the criterion for the success or the failure of the elections. Moreover, it is the measure that reveals the evolution of the electoral process per se, in that it shows the quality of political options and preferences that were nominated for this process as a result of electoral awareness. We find out that such awareness seems to be drifting strongly behind this political conflict leading to

distortion of this consciousness and restructuring it in the way that how the political forces want the voter to consider and govern the political scene in accordance with its perspective.

Although political forces in developed democratic countries deliberately employ economic variables such as temporary recovery or job creation and employment with the aim of influencing and prioritizing voter choices. Regardless of the subsequent effects of deflation and rising inflation, political forces in traditional societies employ their own tools like religion, race and the sect to re-form the political and electoral awareness of the citizen in line with the aspirations of these forces.